

شرح زاد المستقنع (حلقات إذاعية) | 491 من 781 | كتاب

القضاء | مدخل الكتاب | صالح الفوزان | كبار العلماء

صالح الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم. المكتبة الصوتية لمعالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان. حلقات تبث في اذاعة القرآن الكريم شرح كتاب زاد المستقنع في اختصار المقنع لقاء مع فضيلة الشيخ - 00:00:00

صالح ابن فوزان الفوزان. ادرس مائة وسبعة وثمانون. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين. ايها المستمعون الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:00:19

وحياتكم الله الى حلقة جديدة من شرح زاد المستقنع في اختصار المقنع لفضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للفتاوى. في مطلع هذه الحلقة نرحب بفضيلة الشيخ وحياتكم الله شيخ صالح. حياتكم الله وبارك فيكم - 00:00:38

قال المؤلف رحمه الله تعالى كتاب القضاء وقد تقدم معنا في الحلقة السالفة ما حفظتم به عن أهمية القضاء واحتياج الناس اليه ولزوم نصبولي امر المسلمين يقضي بينهم قال المؤلف رحمه الله تعالى وهو فرض كفاية - 00:00:58
يلزم الامام ان ينصب في كل اقليم قاضيا باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين في الحلقة السابقة تكلمنا عن أهمية القضاء - 00:01:18

نعم في الاسلام والضرورة اليه وان الله سبحانه وتعالى انزل كتابه ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهذا من رحمته سبحانه وتعالى بعباده. الحمد لله. ولطفه بهم حيث انه لم يكلهم الى انفسهم - 00:01:37

ولا الى بعضهم وانما حكم بينهم سبحانه وتعالى بحكمه الشرعي في كتابه المنزل كما حكم بينهم بحكمه القضائي بقدره السابق سبحانه وتعالى فالقضاء فرض كفاية بمعنى انه واجب على الامة الاسلامية - 00:02:04

حتاماً نعم. لا يجوز لهم تركه والتحاكم الى غير كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من اهوائهم ورغباتهم ونزواتهم بعضهم بل انه حكم - 00:02:37

شرعى على جميع الامة اذا تركته فانها تأثم جميعها. لانها لم تقم شرع الله سبحانه وتعالى اما اذا قام به من يكفي فان الائم يسقط عن الباقيين لأن المقصود وجوده - 00:03:02

نعم لأن المقصود وجوده. فإذا تحقق وجوده على المطلوب الشرعي فإن هذا يكفي والحمد لله. فإذا وجد قضاة مؤهلون يقومون بالفصل بين الناس والحكم بينهم فإنه حينئذ حصل المقصود وبرئت ذمة الامة - 00:03:27

من هذا الواجب العظيم هذا معنى قوله آآ ان القضاء فرض كفاية. يعني ليس فرضاً عيناً يجب على كل واحد وانما هو فرض على مجموع الامة فإذا قام به من يكفي منهم - 00:03:52

حصل المقصود وسقط الاتهام عن الباقيين والحمد لله نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله وهو فرض كفاية يلزم الامام ان ينصب في كل اقليم قاضياً نعم آآ القضاء هذا من صلاحيات الامام - 00:04:11

الامام العام للمسلمين وهو الخليفة او الامير ولي الامر هو الذي يفصل بين المسلمين في الحكم الشرعي اذا تيسر له ذلك فان لم يتيسر له ذلك فانه ينصب القضاة. يختار القضاة للمسلمين - 00:04:35

كما كان الخلفاء الراشدون لما اتسعت رقعة الخلافة في البلاد الاسلامية صاروا ينصبون في كل اقليم قاضياً فهذا من صلاحيات الامام.

اما ان يقوم به بنفسه اذا امكن او ان يوكل غيره - 00:05:00

من اهل العلم الذين تتوفر فيهم شروط القضاء فينصب في كل اقليم يعني في كل منطقة او كل مقاطعة ينصب فيها قاضياً يؤدي هذه المهمة يفصل الخصومات وينهي النزاعات - 00:05:23

ويقيم الحدود الى غير ذلك من الصلاحيات التي ستأتي ولا يجوز للامام ان يترك بعض الاطراف او بعض البلاد بدون قاض لان هذا يؤدي الى فساد والى ظياع حقوق والى تسلط الظلمة - 00:05:50

فلا بد ان يعين من القضاة ما يكفي في كافة بلاد المسلمين بحيث لا يبقى بلاد ليس فيها قاض. نعم احسن الله اليكم قال ويختار افضل من يجده علماً وورعاً - 00:06:12

نعم ويجب على الامام ان يختار للقضاء المؤهلين له علمياً ودينياً بان يكون عالماً وان يكون تقيراً يخاف الله عز وجل فليس كل عالم يصلح نهار ولا يجوز تولية الجاهل - 00:06:34

بل لا بد من توفر الشرطين في من يولي القضاء. العلم والتقوى والورع حتى ليحصلوا به المقصود من ولایة القضاء فليس كل عالم يصلح اذا كان دينه ناقصاً - 00:07:00

وليس كل عابد وتقى يصلح اذا كان علمه ناقصاً بل لا بد من توفر العلم وتتوفر التقوى حسب الامكان لا يكلف الله نفسها اولاً وسعها الامام يجتهد في اختيار القضاة ويختار الامثل فالامثل - 00:07:23

في كل وقت بحسبه فيولي اعدل من يجد بالنسبة لغيره ولو لم يكن على المستوى المطلوب مئة في المئة. نعم. لان هذا قد يكون متعدراً ولكن اختار من يجده الامثل فالامثل - 00:07:43

الله جل وعلا يقول فاتقوا الله ما استطعتم. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا امرتم بامر فاتوا منه ما استطعتم ولا شك ان ان القضاة وسائل الوظائف امانة يجب الا تنسد الا الى من يقوم بها - 00:08:02

ويكون فيه مؤهلاتها قال الله جل وعلا ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل هذا امر لولاة الامور ان الله يأمركم - 00:08:28

اي ولادة الامور ان تؤدوا الامانات اي ان تسندوا الوظائف الى اهلها من يقوم بها على الوجه المشروع فسمها امانات وفي الحديث اذا اسند الامر الى غيره فانتظر الساعة. هم. نعم - 00:08:48

احسن الله اليكم آآآ يذكر قوله بأنه يأخذ الامام آآآ افضل من يجد ولو لم يكن مئة في المئة؟ اي نعم. ان عمر ابن عبد العزيز رحمه الله كتب الى بعض - 00:09:10

انولي الفقهاء قال يا امير المؤمنين هم خونة. قال ويلك ان كانوا خونة فغيرهم اخون منهم نعم صحيح يعني ان الفقهاء محل الثقة هم خيرة مجتمعهم خيرة مجتمعهم وهم محل الثقة ويحسن - 00:09:21

ظن بهم وما يكون من تقصير فانه يرجع اليه هم المسؤولون عنه امام الله نعم احسن الله اليكم قال ويأمره بتقوى الله وان يتحرى العدل ويجتهد في اقامته. نعم ما مر ان اني - 00:09:39

الامر ينصب في كل اقليم قاضية يعطي ان تولية القضاة من صلاحيات الامام. نعم هو الذي يولي ولا يجوز لاهل البلد او اهل المنطقة ان يولوا بدون اذن الامام او بدون تفویظ الامام - 00:09:56

بل لا بد ان يرجع في هذا الى الامام فهو الذي يولي لانها لا من صلاحياته ولان الله قال ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فدل على ان تولية الامور وتولية الاعمال - 00:10:16

هي من صلاحياتولي الامر. نعم. وهي في ذمته. وهو مسؤول عنها يوم القيمة نعم. قال ويأمره بتقوى الله وان يتحرى العدل ويجتهد في اقامته. فاما وله واختاره فانه يوجبه - 00:10:32

بان ينصحه ويعظه ويذكره فيأمره بتقوى الله والعدل بين الناس تحرى العدل والنزاهة في احكامه فيوجبه بهذه التوجيهات لان النبي

صلى الله عليه وسلم كان اذا امر اميرا على جيش او سرية - 00:10:55
يأمره في خاصة نفسه بتقوى الله ثم يأمره اه بالسيرة الحسنة مع الجنود وان يرفق بهم وان اختار لهم المنازل المناسبة الى غير ذلك
فهذا يدل على ان ولي الامر بعد ان يولي من القضاة - 00:11:18

انه يوجهه بالنصيحة ويرسم له الخطة التي يمشي عليها حتى يكون ذلك حافزا للقاضي ومذكرا له آئلا يتتساهم في هذا الامر نعم
قال فيقول وليت كالحكم او قلديتك الحكم ونحوه. صيغة التولية الصريحة ان يقول وليتك - 00:11:41

الحكم اي القضاء او قلديتك الحكم في محل كذا وكذا هذه صيغة قوله صريحة. نعم ويكتبه في البعد هذا اذا كان حاضرا فانه
يخاطبه ويقول وليتك او قلديتك الحكم في محل كذا وكذا ويوصيه بتقوى الله عز وجل - 00:12:09

وان كان المولى بعيدا ليس حاضرا عنده في المجلس فانه يكتب له التولية بان يكتب له هذه الصيغة فيقول وليتك او قلديتك او
نصبتك في هذا الامر مع وصيته بتقوى الله في الكتاب - 00:12:31

نعم. وتفيد ولایة الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض. ويؤخذ ان ولي الامر يقول وليتك او قلديتك
من قوله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض - 00:12:53

فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيفضل عن سبيل الله. نعم. ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم
الحساب. فهذا الله جل وعلا خاطب داود - 00:13:14

بانه وله الخلافة في الارض. مهم. يعني الحكم بين الناس واوصاه سبحانه وتعالى بان يحكم بين الناس بالعدل وان يتتجنب الهوى
الهوى والحييف يؤخذ من هذا ان ولي الامر يقتدي بهذه الآية - 00:13:32

يقول للقاضي وليتك اما هي الشفهيا واما كتابة ويوصيه بتقوى الله عز وجل وسيرة العدل اما شفهيا واما كتاب واما كتابة. نعم.
احسن الله اليكم قال وتفيد ولایة الحكم العامة الفصل بين الخصوم - 00:13:57

هذه صلاحيات القاضي صلاحيات القاضي تكون بحسب ما يوجهه به ولي الامر فيجوز ان يوليه عموم الاحكام في عموم البلدان
فيقول وليتك الاحكام القضائية في جميع المملكة. هذا اذا امكن. نعم. وهذا يسمى عموم النظر في عموم العمل - 00:14:19

وهذه اكمل الولايات ويجوز ان يوليه خصوص النظر في خصوص العمل كان يقول وليتك عقود الانكحة في هذا البلد هذا خصوص
النظر في خصوص العمل ويجوز ان يوليه خصوص النظر في عموم العمل. كان يقول وليتك النظر في الاوقاف - 00:14:44

في جميع البلدان هذا عموم النظر في هذا خصوص النظر في عموم والعكس هو الرابع ان يوليه عموم العمل في خصوص النظر لأن
يقول وليتك جميع الاحكام في هذه البلدة - 00:15:09

صلاحيات القاضي لا تخرج عن هذه الاحوال الأربع اما عموم النظر في عموم العمل واما خصوص النظر في خصوص العمل واما
خصوص النظر في عموم العمل واما عموم العمل في خصوص النظر - 00:15:29

وقد مثلنا لكل نوع منها بمثال. نعم والقاضي لا يتعدى لا يتعدى هذه الصلاحيات التي منحت له من ولي الامر. فإذا كان مثلا وله النظر
في في الانكحة فلا يتعداه الى النظر في الخصومات والنظر في في الاوقاف والنظر - 00:15:47

وانما يقتصر عمله على الذي حدد له. نعم قال وتفيد ولایة الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض والنظر في
اموال غير الراشدين والحجر على من يستوجبه لسفه او فلس - 00:16:10

نعم هذا كما ذكرنا عموم النظر عموم النظر في عموم العمل فإذا وله جميع الامور القضائية في جميع البلاد فانه يتقلدتها كلها كما قال
المؤلف نعم قال وتفيد ولایة الحكم العامة. نعم. الفصل بين الخصوم. هذا اول شيء الفصل بين الخصوم. هذى من صلاحيات القاضي -
00:16:31

انه اذا تنازع اثنان فاكتثر انه ينظر في النزاع ويفصل بينهما نعم. واخذ الحق لبعضهم من بعض كذلك من صلاحيات القاضي انه يأخذ
الحق لبعضهم من بعض. فإذا كان لاحدين على احد - 00:16:56

او عنده له وديعة او غير ذلك من الحقوق ثم انه تلاؤ في اداء هذا الحق فان القاضي يأخذ الحق منه ولو بغير رضاه يأخذ الحق منه

ويؤديه لمستحقيه. لأن هذا من الانصاف ومن ازالة الظلم. نعم - [00:17:17](#)
النظر في اموال غير الراشدين. كذلك من صلاحياته انه ينظر في اموال المحجور عليهم لسفه محجور عليهم لسفه سواء كان لحظهم او لحظ غيرهم من الغرماء فهو الذي ينظر في اموال السفهاء بما يحفظها وينميها ويقوم على - [00:17:41](#)

توزيعها على الغرماء. نعم. والحجر على من يستوجب. وكذلك من صلاحياته انه يحجر بمعنى يمنع من يستوجب الحجر في امواله كالصغير مثلا يحجر عليه لحظ نفسه وكذلك السفيه الذي لا يحسن التصرف في ماله ويذره يحجر عليه. وينفق عليه من ماله حتى يزول السفة او يزول الصغر - [00:18:05](#)

ويزول المانع في دفع اليه ما له نعم قال والحجر على من يستوجه لسفه او فلس لسفه كالصغير وغير العاقل هذا للسفه. نعم.
والفلس هذا في المفلس الذي كي يكون ماله اقل من ديونه - [00:18:35](#)

اذا كان ماله اقل من ديونه وطالب الغرماء فان القاضي يحجر عليه في امواله فلا يتتركه يتصرف فيها ببيع ولاهبة ولا غير ذلك لأن لا ينظر هذا يسمى حجر السفة حجر الفلس. اها. يسمى حجر الفلس - [00:18:55](#)

والاول يسمى حجر السفة والصغر والاول يسمى الحجر لحوض النفس بحوزة المحجور عليه والنوع الثاني يسمى الحجر لحظ الغير اي للغرماء واصحاب الحقوق. نعم. اثابكم الله. قال والنظر في وقوف عمله - [00:19:16](#)

كذلك من صلاحيات القاضي انه ينظر في الاوقاف التي في محيط عمله ينفذ الاوقاف على ما او على ما وقفها الواقفون على حسب شرط الواقف ما لم يكون شرطه مخالفًا للشرع - [00:19:37](#)

فانه يتولى الاوقاف الا اذا كان على الوقف ناظر اقامه الواقف فانه يبقيه لكن يكون من ورائه ويلاحظه نعم قال والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها. الوقوف عمله جمع وقف وعمله يعني مكان ولايته. مكان ولايته. فكل - [00:19:59](#)

الاووقف التي في مكان ولايته هو المسؤول عنها وينفذها على شرط الواقف ما لم يكن شرط الواقف فيه خروج عن حدود الشرع. نعم وتنفيذ الوصايا وكذلك من صلاحياته وانه ينفذ وصايا الموصيين - [00:20:22](#)

بعد موتهم على ما اوصوا به نعم وتزويج من لاولي لها. كذلك من صلاحياته انه يزوج النساء اللاتي ليس لهن ولد من اقاربهن فالمرأة يزوجها قريبتها. قريبتها الذي من عصبتها - [00:20:42](#)

الاقرب فالاقرب فإذا فقد اه عصبتها ولم يبقى لها ولد من النسب فان القاضي يتولى تزويجها. لانه ينوب آآ من اب ولديها نعم واقامة الحدود من صلاحيات القاضي ايضا انه يقيم الحدود على من ثبتت عليه كحد الزنا وحد السرقة وحد - [00:21:06](#)

غير ذلك فهذا من صلاحياته ولا يجوز ان يقيم الحدود غير القاضي وغيرولي الامر. لان هذا يلزم منه الفوضى ولا يقال ان هذا من الامر معروف والنهي عن المنكر. نعم. بل نقول ان هذا هو المنكر - [00:21:33](#)

وهذا هو الفوضى فاقامة الحدود والتعزيرات هذا من صلاحياتولي الامر او من ينبعه فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى اقامة الحدود او يوكل من يقيمه نيابة عنه. نعم. وامامة الجمعة والعيد - [00:21:52](#)

كذلك من صلاحياته انه هو الذي يصلي يوم الامامة العامة كصلاة الجمعة يقوم بها القاضي لا نيابة عن الامام وكذلك صلاة العيد يقوم بها القاضي نيابة عن الامام الا اذا كان هناك امام معين - [00:22:14](#)

في هاتين الوظيفتين فانه يتتركه على امامته. اما اذا لم يكن هناك امام مرتب فان المخاطب بالامامة والذي يقوم بها هو القاضي في البلد نعم والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرق من من صلاحيات القاضي - [00:22:38](#)

النظر في مصالح عمله بان يتولى آآ الطرق ويزيل ما فيها من قليل والاذى والحرف وما وما يضر بالمارة اذا لم يكن هناك مسؤول بلدية كما في عصرنا الحاضر. نعم. فان الصلاحيات الان وزعت فصار فصار - [00:23:01](#)

النظر في الطرق وامكنته البيع والشراء والنظر في المكايل والموازين وغير ذلك اصبح هذا من صلاحيات البلديات وانما كلام المؤلف هذا في الزمان الماضي حيث لا يوجد بلديات ولا يوجد - [00:23:27](#)

توزيع مسؤوليات فانها ترجع كلها المسئوليات العامة ترجع كلها الى القاضي لانه نائب الامام. نعم قال ويجوز ان يولي القاضي عموم

النظر في عموم العمل هذا كما سبق نعم ويولي اه هذا هو الذي شرحه فيما مضى - 00:23:48

نعم قال ويجوز ان يولي القاضي عموم النظر في عموم العمل ويولي خاصا فيما فيها خاصا فيهما يعني يولي اصلا في عموم العمل كالانكحة في جميع البلدان او خاصا في خاص كالانكحة في بلد معين - 00:24:10

او عموم النظر في خصوص العمل. كان يولي جميع الاحكام القضائية في بلد واحد معين. لا في جميع البلدان فكله قد ببناه وشرحناه نعم. قال ويولي خاصا فيما فيها او في احدهما. نعم قلنا ان آآ ان انواع التولية القضاء اربعة. عموم النظر في عموم العمل - 00:24:30

خصوص النظر في خصوص العمل خصوص النظر في عموم العمل. عموم العمل في خصوص النظر. هذه اربعة انواع من انواع الولاية. وتتحدد تصرفات او بحسبها نعم احسن الله اليكم شيخنا وجزاكم خيرا ايها المستمعون الكرام الى هنا نأتي - 00:24:58

الى نهاية هذه الحلقة من شرح زاد المستقنع في اختصار المقنع لفضيلة الشيخ صالح الفوزان شكر الله لشيخنا ما تكرم به من البيان وشكرا لكم حسن استماعكم ونفعنا واياكم بما نقول ونسمع - 00:25:20

حتى نلقاكم في حلقة قادمة ان شاء الله نستودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته - 00:25:35